مستشار وزارة الصناعة طه الفسيل لـ« الميثاق »:

الجمع بين الوظيفة العامة والتجارة كارثة

أكد الدكتور طه الفسيل -مستشار وزارة الصناعة- أن الاصلاحات الاقتصادية في بلادنا مرت بالعديد من المراحل وحالات الانتعاش والركود.. موضحاً أن الاستقرار لن يتحقق الا بتفعيل دور القطاعات الواعدة كالزراعة والأسماك والسياحة وإيجاد موارد مستديمة مثل الضرائب والجمارك، وقال في حوار مع «الميثاق»: إن المشاكل التي حدثت في صعدة وبعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية وأعمال الإرهاب أثرت سلباً على الاقتصاد والتنمية وخسـرت الدولة المليارات، وانتقد الفسيل أداء الاحزاب والتنظيمات السياسية التي قال إنها لم تقدم شيئاً للوطن والمواطن، بالقدر الذي كانت أحد عوامل الركود الاقتصادي بما تمارسه من أساليب أثرت على سمعة البلد واقتصاده.

لقاء/ عارف الشرجبي

احتكار تنفيذ المشاريع لشركات باسم شخصيات نافذة من التحديات الاقتصادية

< اتخذت الحكومة جملة من الخطوات في إطار عملية الاصلاحات، فما أثرها على حياة المواطن؟

- الاصلاحات الاقتصادية مـرت بالعديد من المراحل والظروف ابتداءً من عام ١٩٩٥ حتى اليوم وهي اصلاحات مسـتمرة تتأثر بشكل مباشر بالظروف المحلية والدولية، وقد بدأت بحزمة من القـرارات الإدارية وهي إصلاحات سـهلة لا تحتاج الى جهد، أسهمت في تحسن الوضع الاقتصادي حتى عام ١٩٩٩م، وعندما حدثت الأزمة الآسـيوية في ١٩٩٩م تأثرت الاصلاحات وعانينا مشكلة من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢م.

وقد تضمنت الخطة الخمسية الثانية برنامج إصلاح أخذ زخمه بين عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، فحدثت الازمة الاقتصادية التي عصفـت بالاقتصـاد العالمي ومنهـا بلادنـا التي كنـا نظن أنها لـن تتأثر بها، فاكتشـفنا مدى الضعف الـذي يعاني منه اقتصادنـا، وأن الاصلاحـات التي بدأت عـام ١٩٩٥م لم تعالج الاختلالات الاساسـية للاقتصـاد وإن الاسـتقرار لم يكن حقيقيـاً، ولم تعالج جذور المشـكلة بـل مظاهرهـا لذا لم تحقق اسـتدامة الاستقرار الاقتصـادي، وكان لابـد مـن إعـادة التفكير بالإصلاحات مرة أخرى.

الغاز لم ينفع

< أشـرت الـى أن الاصلاحـات لـم تتـح للاقتصاد الانتقال الى الاسـتدامة.. لماذا وكيف يمكن تحقيق ذلك؟

- الاعتمـاد على الاقتصـاد الريعـي لا يخلق اسـتقراراً ولا اسـتدامة، فعلـى الرغـم مـن التحسـن الـذي حـدث فـي ٢٠١٠م إلا أن الاصلاحـات لـم تتمكـن مـن تلافـي العجز رغم تصديـر الغاز ولم تتمكـن من تعويض الانخفاض في الصـادرات النفطية، ولذا لابد من البحث والاعتماد على إيرادات مسـتديمة مثل الضرائب والجمارك وغيرها من الإيرادات سواء في مجال التعدين أو الزراعة والاسماك والسياحة، ولابد من إعادة النظر في السياسة النقدية للبنـك المركزي الى جانب ترشـيد الانفـاق وتقليـص المدفوعات مـن العملة الصعبة، ولابد من الإشـارة الى أن المشاكل في صعدة وبعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية ومحاربة الإرهاب قد كلف الميزانية العامـة للدولـة مبالـغ كبيـرة كان يمكن أن تُسـتغل في التنمية والاستقرار الاقتصادي، ولا ننسى أن ننبه الى خطورة رفع الدولة يدها عن صنع القرار الاقتصادي.

أمريكا لا تدعم

< ماذا عن العوامل الخارجية التي ذكرتها وأثرت على اقتصادنا؟

- بلادنا ليست بمعزل عن دول العالم، بدليل أن الأزمة المالية قد أثرت عليها بشكل مباشر وغير مباشر، كما أن الإرهاب الذي تم تصديره من دول المنطقة وافغانستان وأمريكا وغيرها الى بلادنا قد تحملنا وحدنا نفقات مواجهته، فـي الوقت الذي ظلـت الدول الأخـرى ومنها أمريكا تدعي أنها تساعدنا كشركاء في هذه المعركـة، الا أنهـا لم تقدم سـوى دعم فني لوجستي فقط، وظلت الدولة تتحمل دفع قيمة هذه الفاتورة الباهظة، كما أن أعمال التخريب في محافظة صعدة وبعـض مديريات بعض المحافظات الجنوبية كلفت الدولة المليارات سـواء فـي المواجهـة أو بتجميد الاسـتثمار والنشـاط الاقتصادي في تلك المناطق، ولذا على الـدول الصديقة والشـقيقة أن لا تغفل هذه الأمـور وتعمل على زيادة الدعم سـواءً من خلال مؤتمر الرياض المقبل أو ما بعده.

< أشرت الى خطورة رفع يد الدولة عن صنع القرار الاقتصادي .. لماذا؟

- التحـول الاقتصـادي فـي بلادنا لـم يكن تحولاً طبيعيـاً وإنما كمن يخلـع الباب، فعلى سبيل المثال لقد قمنا بتحرير رأس المال في المعامـلات الرأسـمالية دون أن يكـون لدينا القـدرة الماليـة الكافية، فمثـلاً الصين التي تمتلك أكثر من ٣ ترليونات دولار احتياطي لا تسمح بإخراج أكثر من عشرة آلاف دولار وعبر البنك وبمبررات كافية لذلك، ونحن فتحنا باب الاسـتيراد على مصراعيـه وبالعملة الصعبة لأشـياء لا داعي لها سـواء الكماليات أو حتى لعب الاطفال والخردة وغيرها من الصناعات الحرفية والعسـوب وأحزمة الجنابي وغيرها، والتـي أحدثـت أضـراراً كبيـرة فـي المجال الاقتصـادي والاجتماعـي وزادت البطالة الى جانب ما تهدره من عملات صعبة للاستيراد، ولو لاحظنـا الدول التـي لم ترفـع يدها عن التخطيط الاقتصادي أو اتباع سياسة الاقتصاد الموجه ولو بحدوده الدنيا مثل: استراليا وكندا، لأدركنا أنها أقل الدول التي تضررت من الأزمة العالمية الأخيرة.. ولذا لابد أن تتدخل الدولة في توجيه القطاع الاقتصادي والاسـتثماري، فهـذا الأمـر موجـود فـي كثيـر مـن الدول المتقدمة مثل ألمانيا التي تتبع أنموذج السوق الاجتماعي الذي لا يفرط بالأبعاد الاجتماعية والسياسية، بمعنى أن لا يكون لتحرير السوق كلفـة اقتصاديـة اجتماعية .. أمريـكا اتبعت أنمـوذج الحمائيـة بدليل أنهم لم يسـمحوا للشـركة الإماراتية بإدارة موانئ في أمريكا، فقد قامت الدنيا ولم تقعد، فالغرب يطالبون باقتصاد السوق الحر عندما يكـون لصالحهـم فقـط.. ولذلـك علينا إعـادة النظر في السياسـات الاقتصادية والسياسـية والتعليميـة والديمقراطيـة ليكـون للأحـزاب دور اقتصـادي تنمـوي واجتماعـي حتى لا نقفز على الواقـع أكثر مما نحن عليه.

فساد الموازي

< تراهـن الحكومـة علـى العمالـة اليمنية في أسـواق الخليج لرفد الخزينة العامة بالعملات الصعبة .. كيـف يمكن تحقيق ذلك؟

- قبل الحديـث عن ضرورة اسـتيعاب العمالـة اليمنية فـي دول الخليـج علينـا أن نعمل علـى يمننة الوظيفة العامة والخاصة.. أليـس من العيب أن نطلب من الآخرين اسـتيعاب العمالـة اليمنية وفي بلادنـا كثير مـن عمّـال النظافة فـي مطار صنعاء، وداخل مدارج الطيران ووسط الفنادق والمستشفيات والوزارات والشركات إما هنود أو صومـال وغيرهـم، ناهيك عـن الوظائف الأخـرى التـي يشـغلها الآلاف مـن الأجانب، ومع ذلك نظل نشكو قلة الوظائف ، ونطالب الآخرين استيعاب العمالة اليمنية، وفيما يتعلق باستيعاب العمالة في الخليج فقد وعد الأشقاء بتحقيق ذلك شريطة أن يتم تأهيلهم، فتخيل أن سائق التاكسي في الخليج يجيد عدة لغات وأبسط عامل يجيد استخدام الحاسوب بشكل ممتاز، فيما كثير من خريجي الجامعات لدينا شبه أميين نتيجة رداءة التعليم وعدم اهتمام الجامعات بالتحصيل العلمـي بقدر اهتمامها بإيرادات التعليم المـوازي، وهنا لابد أن نقف احتراماً لفخامة الرئيس علـي عبدالله صالح الذي وجه بإعادة النظر في هذا الجانب تقديراً لظـروف الطلاب مـن ذوي الدخـل المحدود، وإعادة النظر في من يدير الجامعات.

أمام مؤتمر الرياض

< في مـارس المقبـل سـيعقد بالرياض مؤتمر أصدقاء اليمن.. ماذا تتوقع أن يخرج به الاجتماع؟

- على الرغم من أهمية هذا المؤتمر وما نعول عليه في رفد التنمية بمخصصات نحن بحاجة اليها، الا أني أتمنى أن لا يكون المؤتمر نسخة مكررة من مؤتمر لندن الذي عقد في ٢٠٠٦م والذي تجاوزت فيه المبالغ المخصصة لبلادنا خمسـة مليـارات دولار، غير أن الجـزء الأكبر منهـا لم يسـتغل أو لم يتم الوفـاء بتعهدات المانحين.. في المؤتمر القادم الذي سـيعقد بالرياض يبدو أن الأمر سـيختلف كثيراً، فقد أعـدت بلادنا ملفـاً جيداً يشـتمل على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الفقر للفترة من ٢٠١١ - ٢٠١٥م الى جانب قائمة بالمشـاريع ذات الأولويـة التي تحتاج الى تمويـلات خلال الفتـرة المقبلة، ونتطلع ان يتفهم الاشقاء والاصدقاء الاحتياج الفعلي لأهمية تمويل مثل هذه المشاريع.

> □ فتحت الأبـواب لنهب الثروة البحرية تحت مسمى الاستثمار

> □ تصدير الغاز لم يعـالج عجـز إيرادات النفط

الوظيفة العامة

< لماذا لم يفِ المانحون بتعهداتهم ولم تستغل مخصصات المؤتمر؟

- هنـاك جملـة مـن الأسـباب بعضهـا تعود للما نحيـن أ نفسـهم وأخرى تعـود لنـا نحن، ويجـب أن نعتـرف بهـا، فالمانحون ألقوا بالعبء كامـل علينـا وحملونـا مسـؤولية التخطيـط والتنفيذ وإعداد الدراسات والوثائق رغـم إمكاناتنا المتواضعـة لتنفيذ مثل هذه المشاريع سواء في القطاع العـام أوالخاص، وكان يفتـرض علـى المجتمع الدولي أن يتبنى مثل هذه المشاريع الضخمة حتى لا تفشـل كما حـدث في مطار صنعاء الدولي الذي تعثـر منذ الوهلة الأولى وكبّـد البلد مليـارات الريالات، وكان بالإمكان الاسـتعانة بشـركات عربية أو خليجية لديها كفاءات وإمكانات فنيـة ومالية تنفذ وتخطط مثل هذه المشـاريع بـدلاً من احتـكار تنفيذ المشاريع لشركات محلية لا تمتلك أية خبرات أو كفاءات ظهرت فجأة باسم شخصيات قبلية أو وجاهـات اسـتغلت مكانتهـا الوظيفية، أو القبلية، لذلك إذا كنا حريصين على مقدرات الوطـن وسـمعته، فلابد أن نفصل بين الوظيفة العامة والتجارة لأن ذلك يشـكل أهم التحديات على الاقتصاد والأمن الوطني لما يسـببه مـن احتقان وشـرخ في المجتمع.

الرجل المناسب

< ما حجم المبالغ التي تم اسـتيعابها من مخصصات مؤتمر لندن؟

- المخصصـات المسـتوعبة ضئيلـة جـداً لا تتجاوز ٣٠٪ في أفضل الأحوال وبعضها سبق الوعد بها قبل مؤتمر لندن، وفي تصوري فإن استيعاب هذه النسبة خلال خمس سنوات يعد إهداراً كبيراً للوقت والمال، ففي الوقت الذي يشـير البرنامج الذي تم إعـداده لاحتياجات بلادنا التنموية خـلال الفترة المقبلة إلى أنها تتراوح بين ٤٠ - ٦٠ مليـار دولار، نجد المعنيين لم يسـتوعبوا أكثـر من مليـار ونصف من مؤتمـر لندن خـلا ل خمـس سنوات، وبالتالي فـإ ن خمسـة مليـارات تحتـاج الـى ٥٠ عاماً من الآن والـ ٦٠ ملياراً تحتاج الى ٢٠٠ عـام لاسـتيعابها، ولذا لابد من إعادة النظر فيمن يعـد الخطط وينفذها من خلال وضـع الرجل المناسـب في المكان المناسـب إذا كنا صادقين مع الله ومع الوطن والشعب.

< ومـاذا عـن الصنـدوق الـذي قيـل إنه سيخصص لدعم بلادنا؟

- هذا الصندوق تم الإعـداد له قبل ٢٠٠٦م وأعدت له الدراسـات من قبل خبـراء اقتصاد وتم طرح كافة البدائل لإنشائه، لكن لم يتم العمـل بهذا الصنـدوق رغم أن لديـه موقعاً على الانترنت، ثم بعد ذلك تقدمت دولة قطر الشـقيقة العام الماضي لإنشاء الصندوق في بلادنا، وهذا يحسب لها، ولذا علينا أن نتساءل: ماذا بعد إنشـاء الصندوق وبعـد المؤتمرات، فالمواطن يريد أن يرى شيئاً على أرض الواقع خاصة وأن هناك من يحاول إفشال هذا الأمر أو يشـكك بنزاهة بلادنا أو يدعي أننا نذهب لنتسـول وغيرها من التصرفات التي تسيئ الى سمعة بلادنا، ولذلك نقول لهم اتقوا الله في الوطن.

منذ عام ٢٠٠٣م ونحن في حالة شـد وجذب وصراع سياسـي داخـل وخـارج البرلمان في الوقت الذي لم تقدم هذه الأحزاب شيئاً لبناء الاقتصـاد، بدليـل أن الـذي حـدث الخميس الماضي من مظاهـرات أصاب الناس بالخوف والهلع فسـحبت مدخراتها من البنوك لشراء كميـات كبيرة من السـلع تحسـباً للمجهول، ولو نظـرت الى القنـوات الفضائيـة المحلية للمعارضـة وصحفهـم سـينتابك شـعور ان البلاد ستنهار اليوم، وهذا يعمل على تطفيش المستثمر ويستهلك وقت الحكومة لمواجهة ما يحدث، ويُهدر الوقت والجهد ويكون المواطن والوطن هما الضحية.

بعـض أحـزاب المشـترك تتسـم بالهيمنة وتبحث عمـا يثير الشـارع، ولذا ما نشـاهده من مظاهرات وشـعارات إسقاط النظام الذي انتخبه الشـعب يجعلنا نقول إن ما نشـاهده ديماغوجية وليس ديمقراطية، وهنا أتساءل عن الدور الاقتصادي للأحزاب وقياداتها التي تظهر على شاشات التلفزيون والصحف تنادي بالعدالة ومصلحة الشـعب وهـل قامت ببناء مدرسة أو معهد أو حديقة عامة، بينما تشاهد بعض البيوت التجارية مثل بيت هائل سعيد قدمت للوطن ما لـم تقدمه الاحزاب مجتمعة في عشرات السنين.

بـل ان شـركات اتصـالات تتبع بعـض هذه الأحزاب تمتص دمنا ولم تقدم للوطن شيئاً.

> نحذر من مخاطر رفع يد الدولة عن صنع القرار الاقتصادي

> فتح باب الاستيراد على مصراعيه اضر بالاقتصاد وفاقم من البطالة

> يمننة الوظائف افضل من التفكير بارسال العمالة للخارج

هل يفهم المشترك رسالة الشعب..؟!

اكرم يحيى

لا جديد على صعيد بيان المشترك الأخير، فالمفردات هي المفردات والمـواقـف المتشنجة هـي تلك المواقف التي عهدناها من تلك الاحزاب بكل ما له علاقة بالحوار والدعوات المتكررة لها والإحتكام الى المنطق والعقل والموضوعية.. بدلاً من الأساليب الغابوية فالحوار مازال لدى هذه الأحزاب لا يعدو عن كونه مجرد تضليل للرأي العام بالرغم من التنازلات والمبادرات التي تعلن بشفافية عالية على الملأ من قبل المؤتمر وبات الشعب شاهداً عليها واعتبار كل هذه الخطوات الجادة للقيادة السياسية من أجل بلوغ حوار مسؤول هي مجرد عملية انقلابية على الحوار الخ.. من الاوصاف التي لا تتسم بالتعاطي الجاد لهذه الأحزاب مع الحوار كأسلوب ديمقراطي ينتصر للمصلحة الوطنية العليا.

ولعل ما يدفع أحزاب المشترك الى المزيد من التشبث بمواقفها المعهودة وبصورة أكثر تشنجاً وصلفاً هو أنها تستند في ذلك على قراءات غير منطقية للمشهد السياسي الراهن جعلها تتصور أن بإمكانها أن تحقق طموحها في الاستيلاء على السلطة في زمن قياسي، وهي قراءة بالطبع لا تستوعب تماماً الواقع اليمني وستدرك قريباً أنها ترتكب خطأً فادحاً جراء هذا الموقف، وبأن اعتمادها على الزج بالشباب في الشارع أو التلويح بالمزيد من الاحتقانات لن يمثل مخرجاً مناسباً للأزمة الراهنة خاصة في ظل تصاعد وتنامي حالة الاستشعار الجماهيرية بالخطر المحدق الذي قد يلحق بالوطن جراء الانجرار نحو الفوضى والتخريب وفتح الباب أمام الانتهازيين وأعداء الشعب في تحقيق النيل من الوحدة الوطنية وتعريض الكيان اليمني للانهيار الشامل.

وإذا كانت الإرادة الشعبية اليوم تنظر بقدر كبير من التقدير والاعجاب لمبادرة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام والتي اطلقها في الـ ٢ من فبراير الجاري والتي حظيت في الوقت ذاته باهتمام وتقدير عالمي واقليمي ومحلي وهو ما يتطلب من أحزاب المشترك أن تعيد قـراءة المشهد اليمني وبأنها إذا ما أنجزت هذه القراءة بموضوعية ومنطقية لن تجد مخرجاً مناسباً لها من أزمتها وتمترساتها سوى السير باتجاه الحوار والعمل الى جانب القيادة السياسية على بلورة مبادرة الرئيس وتطبيقها على الواقع، وبإطلاق العنان للعملية التحاورية كما أن على أحزاب المشترك أن تدرك أن السير باتجاه التأزيم سيكون كارثياً، وهو ما لا يمكن لشعبنا السكوت عليه، فالشعب هو صاحب المصلحة الأولى والأخيرة ومن يمتلك القرار القاطع وهو القرار الذي باتت مؤشراته تتسع من يوم لآخر من خلال تلك الفعاليات المتواصلة والمنددة بكل أعمال التخريب والفوضى وإقـلاق الأمـن وهـي مؤشرات جديرة بالمشترك أن يستوعبها تماماً قبل فـوات الأوان!! فهل يفهم قـادة المشترك رسالة الشعب؟

لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب..

المحامون يطالبون بحماية التجمعات السلمية

ناشـدت نقـابـة المحامـين اليمنيين الحكومة بتـوفيـر الحماية لكـافـة التجمعات السلمية في كافة المحافظات.

ودعـت فـي بيان أصـدرتـه السبت الـى العـمـل على إزالـة كافة الاسباب المؤدية الى توسيع حـالـة الاحـتـقـان بالشارع ، ومعالجة الاختلالات التي أدت الـى ذلـك.. وخاصة قـضـايـا الـفـسـاد وإصـلاح منظومة الـقـضـاء والأمـن وإطـلاق الحريات، وإزالة أي قيود عليها أو أي إجراءات مخالفة للدستور.

وعبر المحامون في بيانهم عن إدانتهم لـلاعـتـداءات على التجمعات السلمية .. مطالبين بمحاسبة كـل مـن يمارسها وإحالة المتسببين بالتخريب والاعتداء على الأموال العامة والخاصة للتحقيق والمساءلة القانونية.

قروض لمساعدة الأسر الفقيرة بلحج

لحج - وحيد الشاطري

بلغت عدد الحالات المسجلة والمستحقة من حالات الضمان الاجتماعي بمحافظة لحج ٤٤ ألفاً و٣٩١ حالة بمبلغ ٢٤٣ مليوناً و٤٢٩ ألف ريال.. وأوضح الأخ فضل يسلم خميس مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية بلحج أن الصندوق يعمل على الحد من ظاهرة الفقر ومساعدة الاسر الفقيرة للخروج من دائرة العوز والحاجة الى تحسين مستوى دخلها المعيشي عبر قروض ميسرة تعمل على إيجاد مشاريع تنموية اقتصادية مدرة للدخل اضافة الى إقامة برامج ودورات تدريبية للمستفيدين من الصندوق.

وأشار مدير صندوق الرعاية -بلحج- إلى قيام الصندوق بتنفيذ الاهداف والاستراتيجيات المعدة التي تستجيب وتستوعب المتغيرات في الخطة الاقتصادية والتنموية الحكومية والاجتماعية على مستوى المحافظة.

قيادة محافظة البيضاء تتخذ اجراءات حازمة لمواجهة عناصر الفوضى

وقـف الاجـتـمـاع الاستثنائي المشترك لقيادة محافظة البيضاء وقيادات اللجان التربوية وقيادات النقابة العامة للمهن التربوية والتعليمية بالمحافظة، ومـديـريـات مدينة البيضاء والزاهر أمام الأحداث والتطورات الراهنة في الساحة الوطنية.. وخلال الاجتماع أوضح محافظ المحافظة محمد ناصر العامري أهمية أن تتكاتف الجهود المحلية لمواجهة ما يتعرض له الوطن من مؤامرات وتحديات تستهدف وحدته وأمنه واستقراره ومنجزاته.

وقـال: هناك أجـنـدة تآمرية خارجية لإدخال الـوطـن في مرحلة فوضى خلاقة تؤدي الى مواجهة الدولة مع الـشـعـب.. وهـذا مـا يتم التخطيط لتنفيذه في هذه الفترة والخطوات السابقة التي تعمل عليها أحزاب المشترك وحلفاؤها في الخارج لتو سيعه بمختلف الوسائل على مستوى المديريات والمراكز والقرى وعبر قياداتها وخطبائها ومرشديها.

وأضـاف: ينبغي مـواجـهـة هـذه الخطوات التحريضية بـالـنـزول الميداني وتـوضـيـح الحقائق ودحـض الافـتـراءات التي تعمل هذه الاحزاب على الصاقها بالحكومة والمؤتمر.